موضوع الملتقى الوطني : التنمية السياحية وعلاقتها بالتنمية المحلية والمجتمعية بالجزائر

ـ وحدة البحث التنمية السياحية بقسم علم الاجتماع بالتعاون مع قسم الحقوق ـ جامعة الطارف ـ

أيام 5/ 6 ماي 2014

إستمارة المشاركة

الاسم و اللقب : العابد عبد اللطيف

الوظيفة: أستاذ

الرتبة : أستاذ مساعد ـ أ ـ

العنوان الشخصي: جامعة الطارف

الهاتف : 0553035739

البريد الإلكتروني : abdelatif_labed@yahoo.fr

الاسم و اللقب : بن تروش عماد

الوظيفة: أستاذ

الرتبة : أستاذ محاضر

العنوان الشخصي: جامعة الطارف

الهاتف : 0561368610

البريد الإلكتروني : imedbenterouche@yahoo.fr

المحور : الثاني ، السياحة في ظل العولمة

عنوان المداخلة : تحليل مخاطر السياحة و العمل فيها

ملخص المداخلة

برغم كون القطاع السياحي من أهم مصادر تشكيل المداخيل لدى دول العالم، و كثير من الشعوب التي تفتقر إلى الموارد المادية تجعل من الأنشطة السياحية دعما استراتيجيا لاقتصاداتها تحقيقا للتوازن في موازينها.

و لكن كسائر الأنشطة و الوظائف، لا يخلوا العمل في القطاع السياحي و ضمن المنشآت السياحية من المخاطر المتنوعة و التي تهدد بدرجات متفاوتة كل من الأطراف المشتغلة أو المستفيدة من هذا القطاع ، و قد تمتد آثار هذه المخاطر لتؤثر على استقرار المجتمعات و سلامتها وصحة أفرادها .

تتنوع هذه المخاطر من الطبيعية المفاجئة كاضطرابات الطقس و المناخ و هيجان الطبيعة كالزلازل و البراكين و ما ينتج عنها، إلى البشرية الناجمة عن الأخطاء في أداء المهام أو المتعمدة بسبب انعدام الأمن و حالات الاضطرابات السياسية و انتشار العنف أو غيرها كوقوع الاختلالات في الآلات أثناء أداء وظائفها .

و مما ينبغي إدراجه أيضا ضمن المخاطر أن هذا القطاع لا يخلو أن يكون مجلبة للضرر بالنسبة للبلد المضيف و تبدو آثار هذا الضرر مادية كالفشل في الوقاية من أمراض مستجلبة من جهات مختلفة ، أو أخرى تمس بقيم المجتمع و سلوك أفراده ناتجة عن عدم الانسجام بين الثقافات و القيم المتنافرة .

ضمن هذه الأفكار ستحاول تقديم عرضا نساهم من خلاله في التنبيه إلى اعتبارات يجب مراعاتها من أجل سياحة وقائية و خادمة للتنمية.

لقد بات إدراج البعد الأخلاقي في مجال العلوم والأعمال عموما يمثل انشغالا متناميا، إن على المستوى الفكري أو على مستوى السياسات، وفي هذا نتحدث عن أخلقة السياسة، أخلقة الاقتصاد، أخلقة الإعلام وأخلقة المعرفة بوجه عام.

و وفقا لذلك تدل أخلقة السياحة على إدخال الاعتبارات الأخلاقية في كافة الأنشطة السياحية ،سواء ما مستوى الفرد (السائح) أو على مستوى المؤسسات السياحية. و لقد برز هذا الانشغال خصوصا بعد أن أخذت الأنشطة السياحية مناحي سلبية متنافية والأغراض المرجوة منها، تجلت في علاقات وممارسات مخلة بالفطرة السليمة في بعضها ، ومضرة بالبيئة والموارد الطبيعية في بعضها الآخر.

وفي ظل هذا المسعى برزت مصطلحات جديدة نسبيا في الغرب بخصوص السياحة، ومن ضمنها: سياحة مسؤولة، سياحة مستدامة، سياحة تضامنية، سياحة عادلة وسياحة مدمجة أو متكاملة. وهذه المصطلحات تنبئ في الواقع عن توجه جديد نحو "سياحة بديلة " لا تكون فيها السياحة مجرد نشاط أو "صناعة" ربحية مجردة من الأخلاق والمسؤولية المجتمعية.

يجسد التوجه نحو إرساء قواعد لسياحة بديلة نداء مسؤولا في سبيل مواجهة التشوهات التي علقت بعديد الأنشطة السياحية، والتي عمقت من نتوئها ظاهرة العولمة الاقتصادية والثقافية، حيث طغت على هذه الأنشطة الاعتبارات الاقتصادية على حساب الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والأخلاقية، حتى إنه برزت أنماط غريبة من السياحة، كالسياحة الجنسية، وأضحى ما أصبح يعرف بالرباعية 4S (شمس، بحر، رمال وجنس)

sea sun sand and sex رمزا في التسويق السياحي، فسلخت السياحة من معانيها وروحها، وجعلت من السائح مجرد عميل، ومن الوجهة السياحية مجرد سوق. ولعل من أسوء آثار هذا التحول تهديم الثقافات وطمس القيم.

من المنظور المتكامل للنشاط السياحي ثلاثة أبعاد أساسية كما يبين الشكل التالي

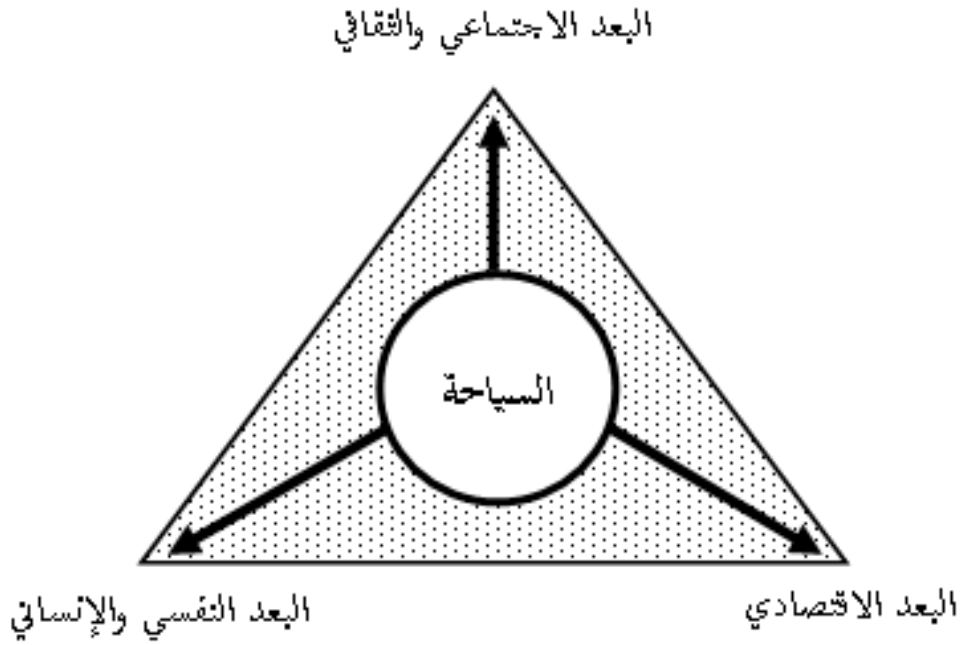

الرسم البياني رقم٣: أبعاد النشاط السياحي

إن كل بعد من هذه الأبعاد الثلاثة يشير إلى مجموعة من الحاجات، وبالتالي الأهداف المتضمنة في الأنشطة السياحية. فالبعد الاجتماعي والثقافي يتضمن المحتوى العلاقاتي لهذه الأنشطة (العلاقة ما بين الأفراد والعلاقة مع البيئة)، كما يتضمن ضرورة الحفاظ على الموروث الثقافي والقيمي للمجتمعات وصيانته، أما البعد الاقتصادي فيضمن الاهداف الاقتصادية للسياحة، الكلية منها والجزئية، في حين يشير البعد النفسي والإنساني إلى الحاجات المتعلقة بتنمية الفرد، ومن ضمنها الحاجة إلى الاستجمام والراحة، حب الاطلاع والاكتشاف، العلاج (السياحة العلاجية)، التعلم (السياحة العلمية) وغيرها من الحاجات الإنسانية.

السياحة المسؤولة: هدف مدونات أخلاقيات السياحة

كثيرا ما يستخدم اصطلاح السياحة المسئولة في الغرب كمرادف للسياحة المستدامة، ويقصد بهما تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في السياحة، خاصة مع ما لاقاه مصطلح التنمية المستدامة من صدى منذ ظهوره في بداية الثمانينيات. وفي هذا الإطار ظهرت مدونات السياحة المستدامة، أبرزها مدونة السياحة المستدامة لمنظمة السياحة العالمية في 1995 والمدونة الأوربية للسياحة المستدامة في المناطق المحمية في 1998. غير أن استخدام "السياحة المسؤولة" اتسع ليشمل الجوانب الثقافية والأخلاقية، بل وامتد إلى السياحة التضامنية والسياحة العادلة، وإن كان بعضهم يميز ما بينها على مراتب كما يبين الشكل التالي:

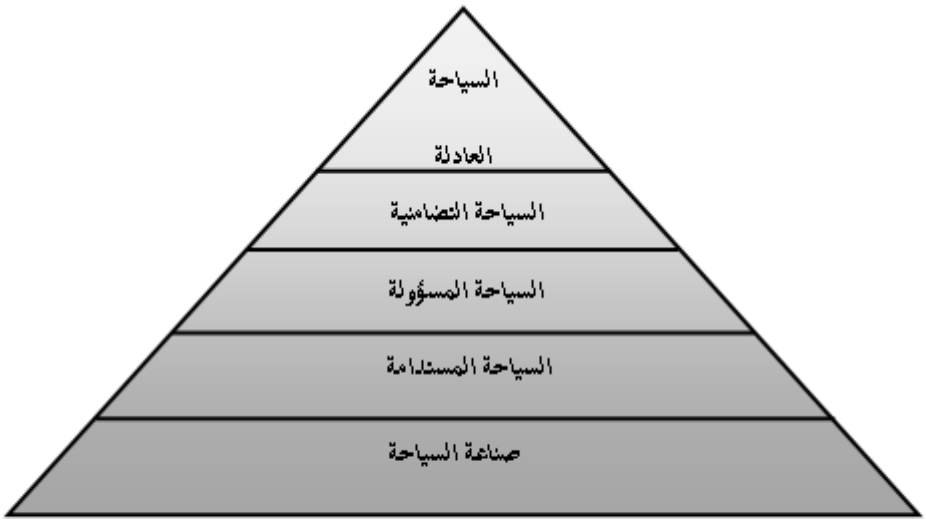

الرسم البياني رقم4 : هرم السياحات

Source : D'après B. Schéou, pp168-172

وعموما يقصد بالسياحة المسؤولة : ذلك السلوك السياحي الذي يسوده الاحترام والانضباط نحو المجتمعات المضيفة أو نحو البيئة. وفي هذا الإطار نتكلم عن مسؤولية أخلاقية ومسؤولية مجتمعية ومسؤولية بيئية. ومن وجهة النظر المؤسسية تندرج السياحة المسؤولة ضمن ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، والتي أفضت النقاشات

بشأنها للتحول تدريجيا من "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"، التي تهدف إلى تدنية مخاطر السلوكات غير المسؤولة اجتماعيا إلى "استراتيجية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"، والتي تهدف إلى تعظيم العوائد المنتظرة من سلوكات تعد مسؤولة اجتماعيا. ونعتقد أن أساس أية إستراتيجية في هذا المجال هو المورد البشري باعتبار دوره المركزي في النشاط السياحي.

تم اعتماد المدونة العامة لأخلاقيات السياحة بموجب القرار رقم A/RES/406 (XIII)الصادر عن الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية التي انعقدت في سانتياغو بالتشيلي خلال الفترة27أيلول/سبتمبر1تشرين الأول/أكتوبر1999. وتستهدف المدونة في مجملها إعادة النظر في العديد من الممارسات السياحية، وذلك من خلال الحث على سياحة بديلة أساسها الانضباط واحترام ثقافات وخصوصيات الشعوب من ناحية، ومتطلبات حماية البيئة من ناحية ثانية. وهو ما يندرج عمليا في إطار ترقية السياحة المسؤولة.

لقد جاءت المدونة في عشر مواد، وكل مادة منها تضمنت مجموعة من البنود، وتم ختم المدونة بفصل يتضمن إجراءات التشاور و التوفيق من أجل تسوية المنازعات ا لمتعلقة بتطبيق المدونة. ومن ضمن محتويات هذه المواد نشير إلى ما يلي:

- نصت المادة الأولى وعنوانها إسهام السياحة في التفاهم والاحترام المتبادل بين الشعوب و المجتمعات ، على أن التفاهم وتعزيز القيم الأخلاقية المتعارف عليها بين البشر، إضافة إلى التسامح واحترام تنوع العقائد الدينية والفلسفية والأخلاقية، تشكل أساسا للسياحة المسؤولة ونتيجة لها. و لذا ينبغي لكل من أصحاب المصلحة والسائحين مراعاة التقاليد والعادات الاجتماعية والثقافية لكافة الشعوب (بند1)، كما ينبغي القيام بالأنشطة السياحية على نحو ينسجم مع خصائص وتقاليد الأقاليم والدول المضيفة ويحترم قوانينها وأعرافها وعاداتها (بند2). وعلى السائحين والزائرين التعرف قبل المغادرة على خصائص الدول التي يعتزمون زيارتها (بند6).

-يعد متعارضا والأهداف الأساسية للسياحة أي استغلال للبشر بأي شكل من الأشكال، خصوصا الاستغلال الجنسي، لاسيما إذا استهدف الأطفال، وينبغي التعاون دوليا من أجل محاربته (المادة الثانية، بند3).

-ينبغي لجميع أصحاب المصلحة في التنمية السياحية حماية البيئة الطبيعية بقصد تحقيق نمو اقتصادي متواصل ومستدام (المادة الثالثة، بند 1). كما ينبغي للمشتغلين بالسياحة، وخاصة المستثمرين، القيام بإجراء دراسات عن أثر مشاريعهم على البيئة ومحيطها الطبيعي (المادة الخامسة، بند4).

-على المشتغلين بالسياحة توفير معلومات موضوعية وصادقة للسائحين حول الأماكن المقصودة وظروف سفرهم واستقبالهم وإقامتهم، وذلك على أساس عقود مفهومة وواضحة (المادة السادسة، بند1). كما إن عليهم بذل ما في وسعهم من أجل إشباع الرغبات الثقافية والروحية لدى السائحين وإتاحة الفرصة لهم لممارسة شعائرهم الدينية أثناء سفرهم (المادة السادسة، بند3).

-على الشركات متعددة الجنسية ألا تستغل مراكز القوة تحقيقا للتضامن، وعليها أن تتجنب التحول إلى أدوات لنقل النماذج الثقافية والاجتماعية التي تفرض نفسها بصورة مصطنعة على المجتمعات المضيفة (المادة التاسعة، بند5).

-ينبغي لأصحاب المصلحة في التنمية السياحية، سواء من القطاع العام أو من القطاع الخاص، التعاون على العمل بهذه المبادئ ومراقبة تطبيقها الفعال (المادة العاشرة، بند1).

إن ما انطوت عليه المدونة العالمية للمنظمة العالمية للسياحة من مبادئ بالغ الأهمية، ومن شأنه أن يعزز شروط السياحة المسؤولة. غير أن المشكلة الأساسية تكمن في تطبيق محتواها. فالمدونة في مختلف صياغاتها جاءت في شكل توصيات، فهي غير ملزمة لا للحكومات ولا للمنظمات ولا للأفراد، حتى أنّ بعضهم اعتبرها لا تعدو أن تكون مجرد وصفة عالمية للضمير الجيد، كما أشارت إلى ذلك Bernadette Ducret، التي أكدت على ضرورة توفر الإرادة السياسية من أجل تجسيد مضامينها حيث أنه في ظل غياب الأطر التشريعية والتنظيمية المجسدة لتلك التوصيات، وهي مهمة الحكومات، يبقى مضمون المدونة مجرد طموح الضمير الحي وهو طموح تمليه الفطرة البشرية.